الإرهاب البيئي «إنهم يَرِدُونِ الماءَ.. صفْواً وأن يكدَّرَ وِرْدي؟»

بمناسبة تولي وزير البيئة الجديد هموم الشأن البيئي في المرحلة القادمة، كان سؤال جريدة الأهرام بصفحة البيئة، ديسمبر «كانون الأول» 2011، فاقترحت أن يسند تقرير حالة البيئة السنوي في مصر إلي مجلس استشاري يتبع جهة علمية محايدة، حيث لا يصح أن تقوم وزارة البيئة بدور الرقيب علي نفسها. وأن تضم لجنة التفتيش البيئي خبراء من جهات أخري كالصناعة والصحة وغيرهما من جهات رقابية وشعبية حتي لا تتكرر مشكلة أهالي دمياط مع مصانع الأسمدة النتروجينية والميثانول بالتشكيك في سلامة الموقف البيئي ومطالبتهم بخبراء أجانب. وكذلك تحكيم ومراقبة مجال الرصد البيئي بهدف ضمان الحصول علي قياسات حقيقية للملوثات. أضف الي ذلك إلزام الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإجراء تقييم الأثر البيئي لكل ما تصدره من مخططات عمرانية. واليوم أطالب أعضاء مجلس الشعب الجدد بتبني طلب إحاطة حول ملف الصناعات المهاجرة الملوثة للبيئة.

لاشك أن سياسة الخصخصة وخارطتها التي بدأت منذ عشرين عاماً مضت «1992» بتوجيه أميركي وتشجيع صندوق النقد الدولي ودعم قروض الدول المانحة، قد خذلت الأمن القومي والاستراتيجي المصري بعودة سيطرة رأس المال الأجنبي علي القلاع المالية والتجارية والصناعية وذلك بشراء أصول القطاع العام. علاوة علي مواجهة الحكومة صعوبات كثيرة أمام محاسبة الملاك الجدد، من ناحية حجم أرباحهم واستيفاء حق الدولة في الضرائب، وتأثر قيمة الجنيه نتيجة امتصاص دولهم للأرباح بالنقد الأجنبي، والخطر من بيع هذه الأصول لطرف آخر وليكن إسرائيل مثلاً. ومن ناحية أخري، خلو الاتفاقيات وعقود البيع من تكاليف تلوث البيئة بما فيها المسؤولية الاجتماعية، مقابل توطن صناعة الأسمنت والسيراميك وغيرها بمصر لصالح دول الاقتصاد الأخضر؟

ليس بغريب علي حضارة الغرب نعتها بالرأسمالية الاستهلاكية منذ دخولها مرحلة ما بعد الحداثة - وحتي الوقت الحاضر - وهي تلهث من أجل الحفاظ علي مكاسبها المادية والمالية بأساليب مبنية علي تفسير خاص للتاريخ والقانون والثقافة والدين. وما لبثت تلك الدول الغنية - منذ أواخر القرن العشرين - أن تبنت المفاهيم الخضراء في الفن والعمارة والاقتصاد والبيئة. ومن مظاهر هذه المرحلة صعود حفنة من الدول فوق النعيم الاستهلاكي وهبوط أشباه الدول تحت حد الفقر الاقتصادي، بالإضافة إلي ظهور بعض أشكال الإرهاب الممنهج ومنها الإرهاب البيئي.

هكذا قامت أحزاب الخضر فوق شعارات حماية حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية والمحافظة علي سلامة البيئة، إلا أن الواقع السياسي يأسرها بأولوية النفعية الميكيافلية في أن الغاية تبرر الوسيلة. ومنها تفكيك وتعطيل المصانع في دولها المسؤولة عن التلوث البيئي، بل تهجير وحدات الإنتاج الأكثر تلويثاً إلي حيز الدول الفقيرة والمتخلفة. وذلك حتي يسترد المحيط الحيوي فيها عافيته البيئي ويشعر مواطنوها بالفرق الصحي الكبير، علاوة علي تأمين احتياجاتها من المنتج النهائي من مصانع بعيدة عن أراضيها ودون دفع رسوم بيئية أو تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

لم تأخذ وزارة البيئة بالمحاسبة البيئية لتقدير تكلفة خسائرها الكلية بمختلف أصول المحيط الحيوي، الهواء والماء واليابس والنبات والحيوان والتربة والإنسان، علاوة علي الأخذ بتقييم ملوثات كل مشروع علي حدة وليس بالأثر البيئي لكل الصناعات بمختلف المواقع. فانتشار وتشتت الملوثات تحكمها الظروف الطبيعية والبشرية في المكان ولا تعرف الحدود المحلية والإقليمية بين المحافظات والدول. وفيما يلي إشارة إلي أمراض تلوث الهواء بمنطقة حلوان «2004»، وذلك قبل قيام شركات الأسمنت بمضاعفة الطاقة الإنتاجية بعد بيعها لمستثمرين جدد.

تؤكد العلاقة بين التلوث الجوي والأمراض الناتجة عنها: ربو شعبي ونزلات شعبية، سرطان الرئة، إصابات الجلد والعيون، إن أكثر مواقع الإصابة بها حول مصانع الأسمنت بحلوان وفي مواقع أخري خارج المنطقة بالشوبك والصف والبساتين والمعادي. وتؤكد معامل مدينة طوكيو (خلال المدة من 1956 - 1959) ارتباطاً قوياً بين كمية التساقط الشهري للأتربة وارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن الالتهابات الشعبية وسرطان الرئة. وقد استقطبت منطقة حلوان نحو ثلاثة أخماس جملة حالات الإصابة بسرطان الرئة علي مستوي أقسام محافظة القاهرة بالمنطقة الجنوبية، حيث سجلت المعصرة وحلوان البلد نصف الحالات القادمة من منطقة حلوان للعلاج بمعهد الأورام القومي، بينما اشتركت مدينتا حلوان و15 مايو في أكثر من مقدار الثلث، وطره وكفر العلو معاً بمقدار السبع، علي التوالي، من جملة الحالات المسجلة حسب محل الاقامة.

لا شك أن تكلفة خسائر البيئة من الصناعات المهاجرة باهظة، والحل في إعادة هيكلة وزارة البيئة وأجهزتها، وتفعيل قانون البيئة وتعديل لائحته التنفيذية لتطبيق الرسوم البيئية وفرض ضريبة عن المسؤولية الاجتماعية علي المصانع الملوثة للبيئة، مع ضرورة إلزامها بخفض الملوثات من المصدر. ونود الإشارة هنا إلي توخي الحذر من انتشار صناعة الأسمنت بإقليم سيناء، ووقف منح رخصها علي وحدات الإنتاج ذات الأفران المتوافقة مع البيئة، وتوطينها بمواقع لا تخل بمعايير خطة العمران العامة. وذلك لوقف نزيف الأراضي القابلة للتعمير وتحسين نوعية الحياة في مصر.

د. حمدي هاشم

drhhashem@yahoo.com

الوطن العربى

الطبعة المصرية

ALWATANALARABI.COM

No 1824- February 15, 2012

المجلس العسكرى

سيناريوهات الرحيل

الخبير الأميركى ناثان براون:
اتهام أميركا بالتآمر على
الثورة أشبه بحكايات ألف ليلة!

كمال الهلباوى:
اتصالات الإخوان والأميركان
بدأت بعد الثورة

«الجماعة» و«الحزب».. زواج كاثوليكى

لبنان	3000 ل.ل	قطر	10 ريالات	سورية	200 ل.س	السودان	50 جنيها	قبرص	800 مليم
الكويت	800 فلس	اليمن	150 ريال	مصر	5 جنيهات	البحرين	900 فلس	الجزائر	160 دينار
الأردن	1.25 دينار	عمان	800 بيسة	السعودية	10 ريالات	المغرب	15 درهما		
الإمارات	10 دراهم	تونس	2 دينار	ليبيا	2 دينار	العراق	دولار		

Italy 3.90 euros
Rest of Europe 3 euros
Turkey 3.00 ytl

Belgium 3.2 euros
Spain 3.5 euros
Greece 3.10 euros

U.S.A. 6.50 dollars
United Kingdom 2 sterling
Switzerland 5 franc
Germany 4.10 euros

ISSNO153-3428